"أئمة أهل البيت والسياسة" لوجيه قانصو

الفكر الشيعي في التاريخ وعلى لسان أصحابه

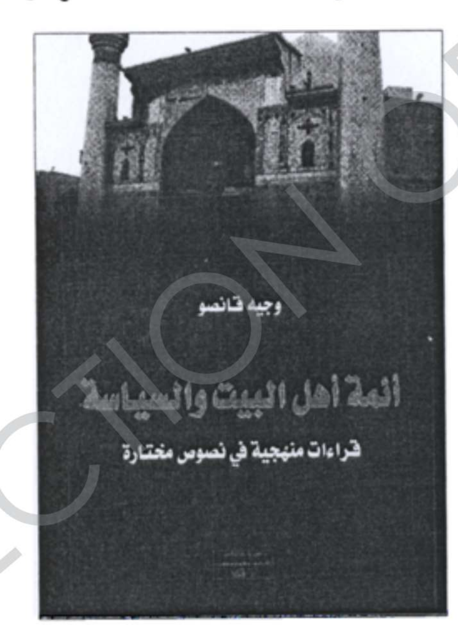


يأتي كتاب وجيه قانصو "ائمة اهل البيت والسياسة، قراءات منهجية في نصوص مختارة" والصادر عن "المركز اللبناني للدراسات والحوار والتقريب" و"دار المدى"، ليلقي الضوء على المسألة السياسية في التفكير والوعي الاسلامي الشيعي. يرصد الكتاب آراء أئمة ومفكرين كتبوا في مواضيع طالت مجالات واسعة تبدأ من العلاقة بين الدين والسياسة وتمر بالسلطة وكيفية تعاطيها وبالعلاقة بين السلطان والفقيه، اضافة الى مسائل لا تزال تحتفظ بموقع حالي في السياسة. واذا كان الكاتب استند الى الماضي في الفكر الشيعي الا ان هذا الماضي لا يزال يفعل فعله ويوجه الكثير من منطلقات الفكر السياسي الشيعي في الحاضر، وهو أمر يكاد يكون ثابتا لدى كل منوعات الفكر السياسي للطوائف والمذاهب التي يصعب عليها تجاوز الماضي والتعاطي معه على هذا الاساس، فهذا الماضي يظل محتفظا بتكبيل الحاضر وفرض منظوماته الفكرية والسياسية عليه.

يتطرق الكاتب الى العلاقة بين المجالين السياسي والديني وامكان الفصل بينهما ومدى استقلالية كل مجال، فيشير الى ان مقولة الفصل لا يعرفها التاريخ الاسلامي، واتت نتيجة الاحتكاك بالغرب الذي ذهب الى "حصر وظيفة الدين في دائرة الروح والغيب واخضاع كل ميادين العام لقرار الانسان وخياره". لذا ليس مبسّطا لدى الواقع الاسلامي الوصول الى علاقة مستقلة في ظل التباس النصوص الدينية، سواء في النص الديني الاصلي او في الاحاديث الصادرة عن الرسول او الائمة من اهل البيت. لكن ذلك لا يعني ان شيئا من الاستقلالية بين المجالين الديني والسياسي يجب ان يتوافر لمصلحة عمل كل منهما، من دون ان يعني ذلك الوصول الى الانفصال كما هو سائد في الفكر الغربي.

يؤكد الائمة في كتاباتهم واحاديثهم اهمية وجود السلطة الجامعة الناظمة لشؤون المجتمع والمستقلة عن اعتبارات شخص الحاكم. يعدد قانصو صفات هذه السلطة، اي الدولة بمعنى آخر، فيراها غير مشخصنة ومستمرة من دون انقطاع، ولا تقبل التعدد ولا الانقسام الا داخل سلطة اعلى منها، وهي سلطة لا بديل منها الا بها. يترتب على هذه السلطة ان يقوم انعقادها على البيعة العامة، التي تكون بحسب بعض الائمة باختيار الناس وحريتهم وهذا ما يجعلها ملزمة، ويصبح الخروج عليها خروجا على القانون والدولة، الامر الذي يستدعي الرد بقوة على هذا الخارج عنها. اما في شأن السلطة والحاكم والمحكوم، فيشير قانصو الى تشديد الائمة على ان "النظام ليس ممارسة حكم او توقيع امر فقط، بل هو حصيلة التفاعل والتداخل والتدافع والتوازن بين المجتمع في مكوناته كلها والجهة الحاكمة الناظمة للشأن العام في جميع تفرعاتها وتعقيداتها". ويتوسع في هذه النقطة ليعدد بعض سمات السلطة الحامعة ووظائفها التى تعتبر مؤسسة عامة، الحاكم القوانين وحماية الضعيف والمساوة بين الرعية من دون اي تمييز والابتعاد عن الاستبداد في الرأي، وتقديم السلطة المصالح العامة على المصالح الخاصة.

تطرق الائمة الى كيفية التعامل مع الحاكم الذي يشكل الطرف الاقوى بحكم امتلاكه السلطة، وهو يجعل العلاقة بين السلطة والمحكوم مهددة بمزاج الحاكم وتقلباته وانفعالاته، بما يتركه ذلك من أثر سلبي على المصلحة العامة. لذا يصبح من المهم



التقليل من سلطة الحاكم وتقييده سبيلا لا بد منه لضمان مصالح الناس ومنع التعدي على امورهم العامة والخاصة. في هذا المجال تطرح معارضة السلطة الجائرة وحدودها، حيث يقر بعض الائمة بحق السلطة في ان تكون مطاعة، لكن في المقابل من حق المجتمع ان يمارس الاعتراض والاحتجاج لتصحيح الاخطاء، حتى ولو استوجب الامر ردودا قاسية من المجتمع قد تصل الى حد العصيان اذا تبيّن ان هذه السلطة قد اخلّت بواجباتها ومقوّمات مشروعيتها وموجبات بقائها. يظل الامر مشروطا لدى كل من السلطة والمعارضة بضرورة وضع محاذير في الممارسة بما يمنع

تحتل التقية في الفكر السياسي الشيعي موقعا مهما بالنظر الى اضطرار ممارستها من اصحاب المذهب لقرون عديدة في سياق تجنب اضطهاد السلطات السياسية الحاكمة. يشير قانصو الى ان التقية كانت لها اسبابها ودوافعها الموضوعية، وهو امر لا يقتصر على ابناء المذهب الشيعي لأن كل المعارضات تلجأ اليها في ظروف محددة من عملها لدفع الضرر عنها. يورد بعض التعابير على لسان بعض الائمة: "التقية في كل ضرورة وصاحبها اعلم بها حين تنزل به... وكلما خاف المؤمن على نفسه فيه ضرورة فله فيه تقية... ليس شيء مما حرم الله الا احله لمن اضطر اليه". الا ان التقية تتحول الى مشكلة اذا أصبحت سلوكا جماعيا، او صفة خاصة ملصقة بجماعة محددة. يقول قانصو في هذا الصدد: "المشكلة تكون، حين تتحول التقية الى سلوك جماعي، او خاصية تتسم بها جماعة خاصة داخل المجتمع دون غيرهم، بحيث يتعدى التمسك بها حالات الضرورة الى حالات انتفائها بانتفاء ضرر المصارحة وما يترتب عليها من أخطار. فالتقية تنتقل من دائرة الفرد الى دائرة السلوك الثقافي، وتتخذ ابعادا سياسية ودلالات اثنولوجية (ثقافة جمعية). في عبارة اخرى حين تلصق التقية بالتشيع، وتصبح من خصائص الانتماء الشيعي، وسمة بارزة في سلوك الشيعة السياسي والاجتماعي، تثير تحفظات وتساؤلات واتهامات كثيرة من الجماعات الاسلامية الاخرى، بعضها مبرر والكثير منها نابع من سوء فهم وعدم مراعاة لخصوصية الاجتماع السياسي الشيعي، سواء في عصر الائمة او في زمن الغيبة الكبرى.

تبقى اخيرا الاشارة الى العلاقة بين الحاكم والفقيه ووظيفة هذا الأخير وموقعه داخل النظام الاجتماعي العام، فيرى قانصو ان الفكر الشيعي يحمل اشارات ذات دلالة معبرة في هذا المجال. يبدأ من الاشارة الى ان صلاح الدين يكون بصلاح النظام، وفي الروايات الشيعية ما يدل على ذلك: "فاذا ادّت الرعية الى الوالي حقه، وادى الوالي اليها حقها، عز الحق بينهم، وقامت مناهج الدين". في المقابل هناك ايحاءات حول الفصل بين وظيفة الحاكم ووظيفة الفقيه حيث تختلف شروط كل منهما في ممارسته مهماته، مما يمنع دمج الوظيفتين الا في حالات الضرورة القصوى. الا ان التشديد يظل على استقلالية المؤسسة الفقهية التي لا تخضع في نشاطها الخاص لتوجيه الحاكم ولا تستمد منه المشروعية في عملها، لذلك ورد في الرواية: "الفقهاء امناء الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا الذي هو اتباع السلطان، فاذا رأيتم الفقهاء قد ركبوا الى السلاطين فاتهموهم".

يقدم وجيه قانصو في كتابه عرضا مفيدا للفكر السياسي الشيعي في بعض ميادينه الاساسية، وهي قراءة تسعى الى نزع ما شاب هذا الفكر وألصق به من تحريفات وتشويهات في سياق الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفه التاريخ العربي والاسلامي.

خالد غزال

النهار، ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٩